



القرار ١٣٧٠ (٢٠٠١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٣٧٤، المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ١٢٧٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ و١٢٨٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠ و١٣١٣ (٢٠٠٠) المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ و١٣١٧ (٢٠٠٠) المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ و١٣٢١ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ و١٣٤٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١، والبيان الذي أدلى به رئيسه، المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/31) وجميع قراراته الأخرى ذات الصلة، والبيانات التي أدلى بها رئيسه بشأن الحالة في سيراليون،

وإذ يؤكد التزام جميع الدول باحترام سيادة سيراليون واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء هشاشة الحالة الأمنية في بلدان نهر مانو، وبخاصة استمرار القتال في ليريا، وإزاء العواقب الإنسانية الوخيمة على السكان المدنيين واللاجئين والمشردين داخليا في تلك المناطق،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز في عملية السلام الرامية إلى تحقيق السلام والأمن المستدامين في سيراليون، ويشيد بالدور الإيجابي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من أجل المضي قدما في عملية السلام،

وإذ يسلم بأهمية بسط سلطة الدولة تدريجيا على كامل أرجاء البلد، وإجراء حوار سياسي ومصالحة وطنية، وإجراء حكومة سيراليون لانتخابات حرة نزيهة شفافة، وتحويل الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان للجميع، وسيادة القانون، والعمل الفعال فيما يتعلق بمسألتي الإفلات من العقاب والمساءلة، وعودة اللاجئين

والمشردين داخليا بشكل طوعي ودون عوائق، والتنفيذ الكامل لبرنامج يسعى إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والاستغلال المشروع لموارد سيراليون الطبيعية لمنفعة شعبها، وإذ يؤكد أن الأمم المتحدة ستواصل دعم تحقيق هذه الأهداف،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/2001/857)،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، لمدة ستة أشهر اعتباراً من ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛

٢ - يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي تزود البعثة بالقوات وعناصر الدعم والدول التي تعهدت بالقيام بذلك؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس، على فترات منتظمة، بما تحزره البعثة من تقدم في تنفيذ الجوانب الرئيسية لمفهوم عملها، ويطلب إليه كذلك أن يقدم في تقريره المقبل تقييماً للخطوات المتخذة لتحسين فعالية البعثة؛

٤ - يعرب عن قلقه العميق المستمر إزاء الأنباء التي تفيد بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان واعتداءات ارتكبتها الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني، وغير ذلك من الجماعات والأفراد المسلحون ضد السكان المدنيين، وبصفة خاصة الانتهاك الواسع النطاق لحقوق الإنسان للمرأة والطفل بما في ذلك العنف الجنسي، ويطالب بوقف هذه الأعمال على الفور، ويطلب إلى الأمين العام أن يكفل شغل جميع وظائف رصد حقوق الإنسان داخل البعثة لمعالجة الشواغل التي أثّرت في الفقرات من ٤٠ إلى ٤٣ من تقرير الأمين العام؛

٥ - يرحب بالجهود التي بذلتها حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية صوب الإنفاذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في أبوجا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1091) بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية والذي أعيد تأكيده في الاجتماع المعقود بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة وحكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية في أبوجا في ٢ أيار/مايو ٢٠٠١، ويشجعهما على مواصلة بذل تلك الجهود؛

٦ - يحث بصفة خاصة الجبهة المتحدة الثورية على زيادة جهودها من أجل الوفاء بما التزمت به بموجب اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار بأن تكفل الحرية الكاملة للأمم المتحدة في نشر قواتها في أرجاء البلد وأن تقوم، بغية استعادة سلطة حكومة سيراليون في شتى أرجاء البلد، بكفالة حرية حركة الأشخاص والسلع، والمساعدة الإنسانية، وكفالة حركة الوكالات الإنسانية واللاجئين والمشردين دون عوائق وبصورة آمنة، وتسليم جميع الأسلحة والذخيرة والمعدات الأخرى المصادرة فوراً؛

٧ - يشجع حكومة سيراليون والجهة المتحدة الثورية على مواصلة اتخاذ خطوات بغية تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية، ويشدد في هذا الصدد على أهمية إعادة إدماج الجهة المتحدة الثورية في مجتمع سيراليون، وتحويل تلك الجهة إلى حزب سياسي، ويطلب من الجهة المتحدة الثورية التوقف عن بذل أي جهد يرمي إلى الاحتفاظ بخيارات اتخاذ إجراء عسكري؛

٨ - يطلب إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن تواصل دعمها، في حدود إمكانياتها ومناطق انتشارها، لإعادة اللاجئين والمشردين العائدين، وأن تشجع الجهة المتحدة الثورية على التعاون لبلوغ هذا الهدف، وفاءً بالتزاماتها بموجب اتفاق أوجا لوقف إطلاق النار؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يزود المجلس، علاوة على تقريره المقدم في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/2001/513)، باستكمال لوجهات نظره بشأن كيفية السير قدما بمسألة اللاجئين والمشردين داخليا، بما في ذلك، مسألة عودتهم؛

١٠ - يحث الحكومات والقادة الإقليميين المعنيين على مواصلة تعاوهم الكامل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة من أجل تعزيز الجهود التي تبذلها جميع الأطراف في صراع سيراليون بغية الإنفاذ الكامل بالطرق السلمية لاتفاق أوجا لوقف إطلاق النار وتقديم المساعدة اللازمة تحقيقا لهذه الغاية؛

١١ - يشجع الجهود الجارية التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى التوصل إلى تسوية دائمة ونهائية للأزمة القائمة في منطقة اتحاد نهر مانو، ويؤكد أهمية مواصلة تقديم الدعم السياسي وغيره من أشكال الدعم التي تقدمها الأمم المتحدة لهذه الجهود من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة؛

١٢ - يرحب بالأثر الإيجابي للتقدم المحرز في عملية السلام في سيراليون على الحالة في حوض نهر مانو، بما في ذلك الاجتماعات الوزارية التي عقدها اتحاد نهر مانو، واحتمالات عقد اجتماع قمة لرؤساء اتحاد نهر مانو، ويشجع في هذا الصدد الجهود التي تبذلها منظومة المرأة للسلام في اتحاد نهر مانو من أجل تحقيق السلام الإقليمي؛

١٣ - يؤكد أهمية وجود برنامج ناجح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل تحقيق الاستقرار على المدى البعيد في سيراليون، ويرحب بالتقدم المحرز في تلك العملية، ويحث الجهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني والجماعات الأخرى على مواصلة التزامها والمشاركة بنشاط في البرنامج؛

١٤ - يعرب عن القلق إزاء العجز المالي الخطير الذي يعاني منه الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويحث المنظمات

الدولية والبلدان المانحة على أن تدعم بسخاء وعلى وجه السرعة جهود حكومة سيراليون في هذا المجال، وعلى تقديم أموال إضافية لطائفة واسعة من أنشطة ما بعد الصراع، اللازمة بصورة ملحة، بما في ذلك الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات المتعلقة بالإنعاش؛

١٥ - يؤكد أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة تشارك فيها جميع الأحزاب، من أجل تحقيق الاستقرار على المدى الطويل في سيراليون، ويحيط علما باستعداد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للقيام، في حدود إمكانياتها، بتيسير إجراء انتخابات؛

١٦ - يؤكد أن تنمية القدرات الإدارية لسيراليون وتوسيع نطاقها ضروريان من أجل تحقيق السلام والتنمية بشكل مستدام في البلد، وإجراء انتخابات حرة نزيهة شفافة، ولذا يحث حكومة سيراليون على أن تقوم، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وفقا لولايتها، بالتعجيل ببذل الجهود وتنسيقها من أجل إعادة السلطة المدنية والخدمات العامة الأساسية إلى شتى أرجاء البلد (ومن بينها مناطق استخراج الماس)، بما في ذلك نشر الموظفين الإداريين الرئيسيين وشرطة سيراليون، والإشراف التدريجي لجيش سيراليون في تأمين الحدود ضد القوات الأجنبية، ويشجع الدول والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية على تقديم المساعدة الملائمة في هذا الخصوص؛

١٧ - يشجع حكومة سيراليون والأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى ذات الصلة على الإسراع بتشكيل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة وإنشاء المحكمة الخاصة المتوخاة في القرار ١٣١٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠، مع الأخذ في الاعتبار بصفة خاصة ضرورة تأمين حماية الأطفال بصورة ملائمة، ويحث المانحين على التبرع بسرعة للجنة تقصي الحقائق والمصالحة وتسديد تبرعاتهم المالية المعلنة إلى الصندوق الاستئماني للمحكمة الخاصة؛

١٨ - يرحب باعتزام الأمين العام إبقاء كل من الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في سيراليون قيد الاستعراض عن كثب، وباعتزامه إبلاغ المجلس، بعد إجراء المشاورات اللازمة مع البلدان المساهمة بقوات، بأية توصيات إضافية، بما في ذلك السبل التي ستدعم بها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون حكومة سيراليون في إجراء الانتخابات؛

١٩ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.